

مُخطَّط الحسم: اليمن يملك مفتاح السَّلام^١

تقديم

نشر بتسلُّيل سموتريتش في أيلول ٢٠١٧، رؤيته لحسم الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني التي حملت عنوان "مُخطَّط الحسم: اليمن يملك مفتاح السَّلام"، ونشرت في مجلة "هاشيلواح"، وهي مجلة يمينية تصدر في القدس ابتداء من العام ٢٠١٦، وتمول عن طريق "صندوق تكفا" (الأمل) وهو صندوق يميني محافظ جداً، وممول من قبل رأس مال يهودي أميركي معروف بدعمه لليمن الاستيطاني ومشاريعه الاستعمارية والتهويدية.

تكمن أهمية ترجمة الخطة من الدور السياسي المهم الذي يلعبه اليوم سموتريتش من حيث كونه زعيم التيار الحردلي الاستيطاني وهو التيار الأكثر تطرفاً من حيث جمعه بين التطرف القومي والتزمت

^١ ترجمه عن العبرية علاء حليل.

الديني، ومن المنصب الرسمي الذي يشغله في حكومة نتنياهو السادسة كوزير ثانٍ في وزارة الدفاع، حيث تقع تحت مسؤوليته مباشرة المسؤولية عن الإدارة المدنية، إضافة إلى كونه وزير المالية، ما يجعل من رؤيته ليس مجرد تصورات نظرية وهلوسات سياسية بل خطة قابلة للدفع قدماً.

يؤسس سموتريتش رؤيته للحسم على الاعتقاد بأن حدود دولة إسرائيل يجب أن تتطابق مع حدود "أرض إسرائيل" التوراتية بما يشمل (وربما هذا هو الأهم من وجهة نظر الحردلية) تلال الضفة الغربية حيث "شومرون"، و"حيفرون"، و"يهودا" وسبسطية وبيت إيل وأورشليم. ويعتبر أن "أوامر الرب" وتوصياته بالعودة إلى أرض إسرائيل والاستيطان فيها لا يجب أن تخضع إلى الأعياب السياسة التي قد تدفع اليهود إلى "طأطأة" رؤوسهم أمام الدبلوماسية والمجتمع الدولي وحقوق الإنسان، ويرى سموتريتش



بتسليثيل سموتريتش. (وكالات)

الجنسين في الحقوق والواجبات، أو بين اليهود والأغيار في "الحق والكرامة"، فالحادثة تعتبر، حسب الحردليين، مستتقناً من شأنه أن يغرق اليهودي المتزمت في "قذارات دنوية" قد تبعده عن شريعة الرب. انتقلت هذه الهوية الصهيونية الدينية المتطرفة، من هامش العمل السياسي في إسرائيل إلى مركزه، وتحول شخصها إلى وزراء ذوي حقائق سيادية وقادريين على تمرير أجندتهم السياسية من خلال مؤسسات الدولة؛ ومن هنا تنبع أهمية هذه الترجمة كما أشرنا التي نقدمها هنا لأول مرة بشكلها الكامل.

عند قراءة هذه المخطط، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ثلاث قضايا مهمة:

- أولاً، يقترح سموتريتش أن ننظر إلى "مخطط الحسم" باعتباره "تغييراً جذرياً ومغايراً" تماماً لما اعتاد [الإسرائيليون] على التفكير به في العقدين الأخيرين". والتفكير السائد، كان ينزع إلى "إدارة الصراع" بأشكال مختلفة سواء في صيغته اليسارية التي تدير الصراع

أن التوراة هي مصدر التشريع، وعندما تسلم وزارة المالية في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، وهي وزارة سيادية تحتاج إلى "مهنية" و"خبرة"، أجاب على سؤال "رؤيته المستقبلية في إدارة ميزانية الدولة" قائلاً: "كلما طبقنا التوراة بحرفيتها، وطورنا يهوديتنا، كلما منّ الله علينا بالخير والوفرة!" في صلب التوراة، تتمركز وعود "إله إسرائيل" بمنح "أرض إسرائيل" إلى "شعب إسرائيل" الذي يرفع من شأن "توراة إسرائيل" إلى مرتبة الدستور الأوحده. ولا بد من الإشارة إلى أنه، على العكس من التيار المتزمت دينياً (الحريدي) الذي يقتصر نشاطه بشكل عام على الممارسة الدينية، فإن التيار الحردلي الذي يجمع بين التزمت الديني (الحريدي) والتطرف السياسي، طور هوية عسكرية مقاتلة و"مبادرة" وفقها تحمل البندقية بيد والتوراة باليد الأخرى. كما يتمايز التيار الحردلي عن باقي تيارات الصهيونية الدينية في سلفيته، وقيمه المحافظة، والرافضة بدرجات متفاوتة لقيم الحداثة التي تسمح بالمساواة بين الشعوب في حقها في تقرير المصير، أو بين

تحت عنوان "العملية السلمية"، أو في صيغته اليمينية التي تديره لاعتبارات "أمنية". في كل الحالات، فإن التفكير السائد في إسرائيل حيال الفلسطينيين هو إرجاء اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستقبل أراضي الضفة الغربية وطبيعة الكينونة السياسية- الوظيفية للفلسطينيين إلى مرحلة غير معلومة. اليوم، لا يستطيع اليسار الصهيوني، أو اليمين البراغماتي، أن يضع تصوراً لنهاية الصراع، تماماً كما أنهما غير قادرين على "إخلاء" المستوطنين من الضفة الغربية والقدس؛ ومن هنا يمكن أن نقرأ "مخطط الحسم" باعتباره "أجندة سياسية" أخرى قد تبدو أكثر "معقولة" من وجه نظر التيار الاستيطاني بحيث أن تنفيذها يستوجب، حسب سموتريتش، "الشجاعة".

ثانياً، يقدم سموتريتش لمخططه من خلال إعادة اجترار الخطاب الاستعماري الكلاسيكي في ما يتعلق بمفهوم المستوطن-الأصلائي، ولفظه بشكل مباشر: الإسرائيليون هم الأصلائيون، بينما الفلسطينيون هم مارقون غرباء. في سعيه إلى "أصلنة المستوطن"، و"غربنة الأصلائي" يحفر سموتريتش في ايتمولوجيا الكلمات ليروي لنا جدور مصطلح "فلسطين"، "يهودا" وغيرها. من هنا، فإن "مخطط الحسم" هو حوصلة نهائية للرؤية الاستعمارية الصهيونية بشكلها الأكثر نضوجاً وصلافة، بدون موارد أو كياسة خطابية. ثالثاً، قد لا يجب أن ننظر إلى "مخطط الحسم"، بكل ما يشمله من مراحل وتوصيات، على أنه فانتازيا استيطانية. بل إن هذا التيار اليميني الديني الاستيطاني (الذي تعتبر الحردلية أحد نسخته الأكثر تطرفاً)، يسعى منذ سنوات إلى الهيمنة على الخطاب والممارسة الإسرائيلية، ولا يكتفي بأن يكون مجرد تيار ينبح بينما تسير القافلة الصهيونية بغير هداية. من جهة، التيار الحردلي حظي بمكانة سياسية تنفيذية في حكومة نتنياهو السادسة، بحيث حصلت قائمة الصهيونية الدينية على ١٤ مقعداً، من بينها ٧ مقاعد لحزب الاتحاد القومي الحردلي بزعامة سموتريتش، ومقعد

واحد لحزب نوعام الحردلي (الذي يركز عمله على الأسرة، والحياة المدنية، والزواج). إضافة إلى ٦ مقاعد لحزب "قوة يهودية" الكاهاني الذي يشارك الحردليين بالكثير من النقاط الأساسية الواردة أدناه. كما أن الحردليين باتوا متواجدين في معظم الأحزاب السياسية الإسرائيلية ولا يقتصرون حصراً على قائمة الصهيونية الدينية. يضاف إلى ذلك، وربما هذا هو الأهم، تشكيلة واسعة ومنوعة من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الفكرية (Think tanks)، والأطر الشبابية والطلابية، والمدارس الدينية-العسكرية وصناديق التمويل والمولين المناصرين الذي يحابون "مخطط الحسم". وعليه، قد لا نقترح في هذه الترجمة أن ننظر إلى "مخطط الحسم" على أنه بات الخطاب الرسمي لإسرائيل، لكننا نقترح في المقابل أن ننظر إليه باعتباره خطاباً صاعداً، يلاقي المزيد من القبول، ويحظى بأدوات عديدة قد تساعده على فرض نوع من الهيمنة السياسية على الخطاب والممارسة الإسرائيلية في المستقبل.

وليد حباس-هيئة تحرير "قضايا إسرائيلية"

مُخَطَّط الحسم: اليمين يملك مفتاح السَّلام

بتسَلُّيل شموتريتش

نموذج "الدولتين" وضع إسرائيل على طريق مغلقة: يأس من إمكانية إنهاء الصَّراع واتخاذ منحى "إدارته" كقدر مُحْتَم وقاسٍ وأبدي. البديل متعلِّق بجاهزيَّة المجتمع الإسرائيليِّ للتوصُّل إلى الحسم، الذي ينبغي في أساسه على الإدراك بأنَّ لا مكان في أرض إسرائيل لحركتَيْن قوميتَيْن متضاربتَيْن ثمة مثل شعبيِّ شهير يُنسب إلى ألبرت آينشتاين، يقول إنَّ "الجنون هو القيام بالأمر ذاته مرَّة بعد أخرى، وتوقُّع الحصول على نتائج مختلفة". ويبدو في واقعنا السياسيِّ المُعاش أنَّ هذا الجنون قد ترسَّخ وتجرَّد؛ فاليسار الإسرائيليُّ يعود مرَّة بعد أخرى إلى

مُكَاشَفَةُ قَبْلِ أَنْ نَبْدَأَ:

أنا إنسان مؤمن. أوُمن بالله تعالى، وحبَّه لشعب إسرائيل وبعنايته له. أوُمن بالتوراة التي حدَّرتنا من المنفى ووعدتنا بالخلاص. أوُمن بأقوال الأنبياء الذين تنبَّأوا بالخراب، وأوُمن أكثر من ذلك بإعادة البناء التي نحظى برؤيتها وهي تتجسّد أمام أعيننا. أنا أوُمن بأنّ دولة إسرائيل هي بداية خلاصنا، وبأنّها التجسّد لتنبؤات التوراة ورؤى الأنبياء.

أنا أوُمن بالعلاقة النابضة بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل، وبمهمّة شعب إسرائيل ورسالته للعالم كلّه، وبعيويّة أرض إسرائيل من أجل تحقيق هذه الرّسالة. أنا أوُمن بأنّ ازدهار ونموّ أرض إسرائيل بالذات بعد عودة شعب إسرائيل، لم يكونا من قبيل الصدفة، وذلك بعد أجيال طويلة من الإهمال والضمور.

أنا أوُمن بأنّ توق الأجيال كلّها لهذا البلد، والقناعة التامة بعودتنا إليه، هما القوّة المحرّكة الأكثر عمقاً لمسارات العودة إلى صهيون التي أفضت إلى إقامة دولة إسرائيل.

مع ذلك، لن تجدوا في هذه المقالة أيّ شيء يستند إلى هذا الإيمان. هذه المقالة ليست بياناً دينياً-معتقدياً بل هي مُخطّط واقعيّ وجيوسياسيّ وإستراتيجيّ. لقد نشأ هذا المُخطّط من خلال تحليل الواقع وجدوره المتأصلة، وهو يرتكز إلى فرضيات أساسية حقائقية وتاريخية وديمقراطية وأمنية وسياسية خارجية، تؤدّي كلّها إلى حلّ أعتقد بشكل شخصيّ أنّه الحلّ الوحيد الممكن تحقيقه على أرض الواقع، خصوصاً إذا ما قرّناّه بسائر الحلول المقترحة من دون توقّف.

هذا المستند هو مُخطّط واقعيّ، لكنّه يندمج جيّداً مع معتقداتي وإيماناتي. هناك من يُفضّل أن يرى فيه حلّاً سياسياً فحسب، لكنني أدعو من يقرأه للتعامل معه على أنّه نقطة التقاء بين الإيمان والواقعية، وبين الرؤيا والواقع.

خلفية

طوال أكثر من مئة سنة على وجود الصهيونية اضطّرّ الشعب اليهودي للنضال من أجل مُجرّد حقّه في الوجود كشعب ذي سيادة في دولته المتجدّدة في أرض إسرائيل. يتبدّل هذا النضال الوجودي ويتغيّر من مرّة لأخرى، وهو مليء بالمعارك الكثيرة، وبالكثير من

حلول "بسيطة وآمنة" لإنهاء الصّراع الإسرائيلي-العربي، ومرّة تلو الأخرى نشاهد فشل هذه الحلول وإفلاسها. علينا أن نفعل شيئاً ما في هذا الصّد، وإلا فإنّ هذه المحاولات ستتواصل إلى الأبد وستستمرّ في تأجيجها للأمال وأحلام اليقظة. لقد حان الوقت للتوقّف عن ذلك، وكسر هذا النّهج والعثور على المخرج اللائق من هذه الطريق التي تبدو من دون نهاية.

يكمن في صلب مقترحي الذي أضعه أمامكم تغيير جذريّ ومغاير تماماً لما اعتدنا التفكير به في العقدين الأخيرين. إعادة التفكير تستوجب الشجاعة، ويبدو أنّ لا مفرّ من ذلك. فعالية المخططات والبرامج السياسيّة التي طُرحت في السّنوات الأخيرة، من اليسار واليمين، توفّر "حلولاً" تُكرّس الصّراع وتدفعنا جميعاً إلى مواصلة إدارة هذا الصّراع مئة سنة أخرى. مقابل ذلك، فإنّ مُخطّط الحسم المطروح هنا يشتمل على حلّ حقيقيّ وعمليّ وقابل للتحقيق من أجل إنهاء الصّراع وتحقيق السّلام الحقيقيّ.

يختلف هذا المُخطّط عن سائر المخططات الأخرى في أنّه يواجه صُلب المشكلة، ويتطرّق بشجاعة إلى جذور الصّراع، وإلى جذور الفشل في الماضي والمستقبل، وإلى كلّ "الحلول السياسيّة". لا يوجد أيّ فارق بين الخرائط التي يرسمها المبادرون للمُخطّطات السياسيّة على اختلافها، حتّى في ما يُسمّى "اليمين"؛ فشارون وأولمرت ونتنياهو-كلّهم كانوا يملكون خرائط، لكنّ السّلام لن يحلّ هنا ما دامت نقطة الانطلاق تقول بأنّ قدر هذا البلد يُحتّم عليه احتواء جماعتين تحملان تطلّعات وطموحات قوميّة متناقضة. وما دام الأمر كذلك، فإنّ أحفادنا وأبناء أحفادنا سيضطرونّ هم أيضاً لمواصلة العيش في حروب متواصلة.

سأستعرض في الصّفحات الآتية "مُخطّط الحسم"، الذي يُشكّل حلّاً شاملاً لا يتّسم بالبراءة، على الرغم من كونه حلّاً تفاؤليّاً، وهو حلّ لا يستخفّ بالصعوبات على الرغم من كونه حلّاً يتمّ بالإيمان الصادق. أيمان بقوّة وصلابة إسرائيل، وبعدالة نهجنا وانتماثنا الحصريّ إلى أرض وطننا؛ إيمان بقوّتنا على الصّمود في وجه أيّ ادّعاء قد يهزّ هذا الإيمان، والإيمان بقدرتنا على ممارسة البطولة المطلوبة من أجل تحقيق الحسم في هذه المعركة الصّعبة والمهمّة.

الانتصارات أيضاً والحمد لله. لكنّ هذا النّضال لم يُحسم حتّى اليوم. فحتى اللحظة هناك أشخاص من بين سُكّان هذا البلد يرفضون الاعتراف بحقّ دولة إسرائيل بالوجود كدولة الشّعب اليهودي، ويواصلون طيلة الوقت محاولة تقويض مُجرّد وجودها وهويّتها اليهوديّة. نحن نرى أنّ هذه المعركة تُدار في العقود الأخيرة بشكل خاصّ في داخل ما يُسمّى "السّاحة الفلسطيّنة" مع عرب يهودا والسّامرة، الذين يسعون لإقامة دولة عربيّة في حدود ١٩٦٧، إلّا أنّهم لم يُخفوا قط أنّ هذا ليس إلّا محطة في الطريق الحقيقيّة: العودة إلى حيفا ويافا والرملة وطبرية، وإقامة دولة عربيّة على أنقاض دولة إسرائيل. هذا ما يُربون أولادهم عليه في البيت والمدرسة والمُخيّمات الصيفيّة، ولا أحد يُنكر أنّ هذا يشكّل الرّوح المُؤسّسة لـ "القوميّة الفلسطيّنة".

يسعى المُخطّط الذي بين أيديكم إلى مواجهة هذه المسألة بعينها: وجود طموحين قوميّين متناقضين في أرض إسرائيل، وهو أمر لا يمكن حصوله في الوقت ذاته بحسب ما يدلّنا الواقع عليه. ثمّة فنتازيا تقول بإمكانية تحقيق هذين الطموحين سوية، وهي ترافق الحركة الصّهيونيّة منذ نشأتها: فحتى في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، قبل قيام الدولة، عندما كان بالإمكان التوصل إلى تفاهات مع العرب الذين يعيشون في البلد، رفض عرب أرض إسرائيل بدعم من الدول العربيّة كلّ مُخطّطات التقسيم المختلفة التي كانت القيادة الصهيونيّة على استعداد لقبولها، على الرغم من أنّها منوطة بالتنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل. وحتى بعد قيام الدّولة وعلى طول سنوات وجودها، وافقت دولة إسرائيل على التسويات والتقسيمات التي كان بإمكانها أن تفضي إلى إقامة دولة عربيّة- فلسطيّنة في أرض إسرائيل، إلّا أنّ الجانب العربيّ رفضها مرّة تلو الأخرى.

وهكذا نرى أنّ الموقف العربيّ المتواصل يُثبت أنّ "حلّ الدولتين" هو حلّ غير واقعيّ بالمرّة، دغّ عنك كونه حلّاً مغلوّطاً من الناحية القيميّة والصّهيونيّة: أقصى ما يمكن للبشار الإسرائيليّ منحه هو أقلّ بكثير من الحدّ الأدنى الذي يمكن لقائد عرب يهودا والسّامرة الأكثر اعتدالاً قبوله من دون أن يُقتل. لذلك، رأينا القيادة الفلسطيّنيّة يرفضون في أوقات الحسم بدءاً بخُطة التقسيم ومروراً بكامب ديفيد والتفاوض

مع أولمرت- التوقيع على اتفاق سلام يحوي فيه نهاية المطالب الفلسطيّنة.

هذا تناقض بُنيويّ، ومَرْدُه إلى تطوّر مصطلح "الشعب الفلسطيّني". ففي جوهره "الشعب الفلسطيّني" ليس إلّا حركة ضديّة للحركة الصهيونيّة- هذا هو جوهره وحقّه في الوجود. حتّى الداعمين لحقّ تقرير المصير الفلسطيّنيّ يعلمون أنّ مثل هذا "الشعب" لم يكن موجوداً قبل المشروع الصهيونيّ، وأنّ "فلسطين" كانت الكنية الجغرافيّة لهذه الأرض لا أكثر، وهي تسمية أطلقها الرومان لا العرب. بعد قمع الثورات اليهوديّة جرى ترميم أورشليم كمدينة رومانيّة وسُمّيت "أيليا كابتولينا"، فيما جرى تغيير اسم منطقة يهودا (Judaea) إلى "سوريا (سيريا) پالستينا" (Syria Palestina) بغية محو أيّ ذكر لليهود. وقد اشتقّ الاسم من كلمة "فليست" - أي أرض الفليستين. وهكذا نرى رمزيّة ما حدث: أيام خرابنا التي نكبي عليها في "التاسع من آب"، هي التي أدت إلى ولادة كلمة "فلسطين". عندما احتلّ العرب أرض إسرائيل في القرن السّابع الميلاديّ تبنّوا الاسم الرومانيّ "فلسطين"، فيما ظلّت المنطقة الشماليّة تُسمّى "سوريا". وبعد مرور ١,٥٠٠ سنة تبنّى عرب أرض إسرائيل هذه التسمية في نضالهم ضدّ الحركة الصهيونيّة، التي أتت لإعادة الأرض إلى اليهود، وهم اليهود ذاتهم الذين سعى الرومان لمحوهم.

كان في "فلسطين" العثمانيّة والانتدابيّة يهود فلسطينيون هاجروا إليها في الأيام الأولى للصّهيونيّة، وعرب فلسطينيون كان بعضهم فيها في الماضي، وغالبيتهم هاجروا إليها من الدول المجاورة في العصر الحديث لأسباب مختلفة.

الحركة القوميّة الفلسطيّنة هي حركة نافية للصّهيونيّة، وكونها كذلك فإنّها غير قادرة على إبرام السلام معها. هذا هو السّبب في أنّ الفلسطيّنيين يرفضون المطلب البسيط الذي طلبته دولة إسرائيل منهم وهو الاعتراف بحقّها في الوجود كدولة يهوديّة. في هذا الشّأن تختلف المسألة الفلسطيّنيّة عن الصّراع مع الدول العربيّة. مصر والأردن هما دولتان مُستقلتان لا يرتبط وجودهما بدولة إسرائيل. من الجائز أنّ حربهما ضدّ دولة إسرائيل بغية تدميرها كانت مهمّة لهما كجزء من الرّوح الإسلاميّة أو العربيّة، إلّا أنّها لم تكن كامنة في مُجرّد تعريفهما كدولتين. لذلك كان بالإمكان

موجز

ما يعنيه حسُّ الصِّراع هو اتخاذ قرارٍ وعيويٍّ -عملياً وسياسياً- بأنَّ ثمة مكاناً غربيَّ نهر الأردن لحقِّ تقريرٍ مصيرٍ قوميٍّ واحد: الحقُّ اليهوديُّ. فأصلاً ليست هناك -ولن تقوم- دولة عربية في قلب أرض إسرائيل تُجسِّد تحقيق المطامح القوميَّة العربيَّة فيها. لذلك فإنَّ إلغاء هذا الحلم سيقلِّص من الدافعيَّة لتحقيقه، وبالتالي سيؤدِّي ذلك إلى تقليص الإرهاب.

يمرُّ السبيل إلى تحقيق هذا الحسم أيضاً عبر التصريحات، وذلك عبر مقولة إسرائيلية حاسمة مُوجَّهة للعرب بأنَّه لن تقوم دولة فلسطينية هنا بأيِّ شكل من الأشكال، وعبر الأفعال أيضاً: فرض السيادة الإسرائيلية التامة على أرجاء الوطن في يهودا والسامرة، والحسم الاستيطاني الذي يعني إقامة مدن وبلدات جديدة في عمق المنطقة، وجلب مئات آلاف المستوطنين الجدد للسكن فيها. هكذا نُوضح للعرب وللعالم برُمَّته أنَّ الواقع الساري في يهودا والسامرة هو أمر دائم وثابت، وأنَّ دولة إسرائيل لن تزول يوماً، وأنَّ الحلم العربيَّ بإقامة دولة في يهودا والسامرة قد انقضى بلا رجعة. وعليه، فإنَّ الحسم الاستيطاني غايته أن يُرسِّخ في أذهان العرب والعالم كلَّه بأنَّ لا مجال لإقامة دولة عربية في أرض إسرائيل.

في أعقاب هذه النقطة كنقطة انطلاق حاسمة وواضحة، يتبقى أمام عرب أرض إسرائيل بديلان اثنان (وهما ثلاثة في واقع الأمر):

١. من يريد ويقدر على التنازل عن تحقيق طموحاته القوميَّة وممارستها، يمكنه أن يظلَّ هنا وأن يحيا كفرد في الدولة اليهودية، وأن يتمتَّع طبعاً بكلِّ الخير الوافر والتقدُّم اللذين جلبهما ويجلبهما الشعب اليهوديُّ إلى أرض إسرائيل. سنتوسَّع لاحقاً بخصوص مكانة الذين سيختارون هذه الإمكانيَّة، ومنظومة إدارة حياتهم.
٢. من لا يرغب أو أنَّه غير قادر على التنازل عن طموحاته وتطلَّعاته القوميَّة، فإنَّه سيحصل منَّا على المساعدة لدعم هجرته إلى إحدى الدول العربيَّة الكثيرة التي يُمكن للعرب فيها مُمارسة طموحاتهم القوميَّة، أو إلى أيِّ غايَّة أخرى في العالم.

إبرام اتفاقتي سلام معهما، إلا أنَّ هذا الأمر يختلف عما هو عليه في الصِّراع الإسرائيليِّ- الفلسطينيِّ. فمن دون "الصراع"، ومن دون محاربة إسرائيل، لا توجد قوميَّة فلسطينية. وعلى كلِّ حال فإنَّ احتمال وجود الصهيونية والقوميَّة الفلسطينية سوية في أرض إسرائيل، ضمن تقسيم جغرافيَّة ما، هو احتمال معدوم.

يشير واقع العقود الأخيرة إلى مدى صدق وصحَّة هذا الفارق البسيط. فمواصلة وجود هذين الطموحين القوميَّين المتضاربين في رقعة الأرض الصغيرة هذه التي تحضنا، ستضمن لنا الكثير من سنوات الدَّم والحروب مستقبلاً. لذلك فإنَّ السَّلام المُرتجى لن يتحقَّق إلا عندما يتنازل أحد الطرفين -طواعية أو قسراً- عن طموحاته وتطلَّعاته القوميَّة في أرض إسرائيل، وسيكون بالإمكان عندها تحقيق حياة تقوم على التعايش المدنيِّ.

كُلِّي أمل أنَّ جميع القراء يُشاطرونني ما سأقوله الآن، بأننا نحن اليهود لن نتنازل عن طموحاتنا القوميَّة بدولة مستقلة في أرض إسرائيل، وهي الدولة اليهودية الوحيدة في العالم. وعليه، فإنَّ الجانب العربيُّ هو الذي سيضطرُّ للتنازل عن هذا الطموح بتحقيق هويِّته القوميَّة وممارستها هنا في أرض إسرائيل. هذه هي المقولة التي لا يجرؤ أحد على ما يبدو على قولها، لذلك فإننا محكومون بدائرة الدم التي تنتهي؛ إلا أنَّ هذه المقولة هي المفتاح الوحيد للسلام الحقيقيِّ. هذه هي الغاية من وراء مُخطَّط الحسم الذي أطرحه أمامكم: لا للمزيد من إدارة صراع متواصل تختلف حدَّته من مرَّة لأخرى؛ بل للحسم. لا للمزيد من "مكانك سر" والحلول التجميلية عبر ملاحقة البعوض، بل تجفيف المستنقع ومعالجة جذور المشكلة حتَّى انتهائها. لقد هربت دولة إسرائيل طيلة سنوات وجودها من معالجة هذه الجذور، ولن يكون من السَّهل تغيير هذا النهج. إلا أنَّه ليس بمقدور دولة إسرائيل أن تسمح لنفسها بمواصلة السَّير مكانها في ضمن هذه الحرب السيزيفية على الإرهاب، ولا يمكنها بالتأكيد تحمُّل إسقاطات هذه الحالة المتمثلة بنزع الشريَّة عنَّا في أرجاء العالم.

إنَّ مواصلة إدارة الصِّراع تؤدِّي إلى تآكل وتصدِّع مكانة إسرائيل ومصالحها التي تهمها، وتتسبَّب بأضرار دائمة. قد يكون مُخطَّط الحسم صعباً الهضم في اللحظة الأولى، إلا أنَّ المنطق الكبير الكامن فيه، وكونه حيويًّا وضروريًّا وحتميًّا، سيحمل المجتمع الإسرائيليِّ والمجتمع الدوليِّ في نهاية المطاف على تبنيِّه.

من الجائز الافتراض طبعاً أنّ هذين الخيارين لن يكونا مقبولين لدى الجميع، وسيكون هناك من سيُصرون على "الخيار" الثالث: مواصلة ممارسة العنف ضدّ الجيش الإسرائيليّ ودولة إسرائيل والسكّان اليهود. هؤلاء المخربون سيلقون "العناية" اللازمة من قوّات الأمن، وبوظأة أكبر ممّا نفعله اليوم ووسط ظروف أكثر راحة لنا.

أمّا بخصوص العرب الذين سيختارون البقاء هنا كأفراد، والتمتّع بكلّ ما يمكن لدولة إسرائيل منحهم إيّاه، فإنّه علينا أن نبلور لهم نموذج إقامة يتضمّن إدارة الحياة المجتمعيّة الذاتيّة، ومعه حقوق وواجبات فرديّة. عندها سيُدير عرب يهودا والسامرة شؤون حياتهم اليوميّة بأنفسهم، وذلك عبر مديريّات بلديّة لوائيّة -لا تتسم بأيّ ميزات قوميّة- يمكنهم التصويت لها، بحيث تقيم هذه المديريّات علاقات اقتصاديّة متبادلة وأخرى، بينها وبين نفسها، وبينها وبين السّلطات المختلفة في دولة إسرائيل. فيما بعد، ومع تقدّم المسار وتذويته، وبناءً على معايير الانتماء وأداء الخدمة العسكريّة أو الوطنيّة، سيكون من الممكن دمج نماذج من الإقامة وحتّى المواطنة.

هذا هو المخطّط الأكثر عدلاً وأخلاقيّةً وفق أيّ معيار -تاريخيّ وصهيونيّ ويهوديّ- وهو الوحيد الذي سيُفضي إلى الهدوء والسّلام والتعايش. فالنتيجة الأصعب من الناحية الأخلاقيّة تنتج عن محاولات التوفيق بين التطلّعين القوميّين ومحاوله تمكين وجودهما جنباً إلى جنب في قطعة الأرض ذاتها، مع أنّ هذه المحاولات تبدو أكثر أخلاقيّة للوهلة الأولى (كونها تأخذ بعين الاعتبار -ظاهريّاً- رغبات الطرفين، وترفض السّماح للطرف المحقّق بأن يحسم بقوة الحقّ وبحقّ القوّة)، وذلك لأنّ هذه المحاولات تُكرّس الحرب وسفك الدماء. وفي مقابل ذلك فإنّ الحسم الذي يستند إلى حقّ الشعب اليهوديّ على أرض إسرائيل -الذي يبدو هو الآخر وللوهلة الأولى أمراً استبدادياً وأحاديّ الجانب- سيُفضي إلى النتيجة الأفضل والأكثر أخلاقيّة: سيضع حدّاً لسفك الدماء وسيُمكن من تحقيق تعايش حقيقيّ بين اليهود وبين العرب الذين سيختارون فعل ذلك.

هذه هي عصارة المخطّط. والآن سأتركّز في التفاصيل الأوسع والأشمل. لكن بما أنّ هذا المخطّط يختلف جدّاً عن الخطاب المتداول بخصوص حلّ الصّراع، يهمني

هنا أن أكرّر وأوضح فرضيّاته الأساسيّة الواقعيّة والأخلاقيّة، قبل الدخول في تفاصيله:

١. حلّ الدولتين غير واقعيّ ولن يكون كذلك قط. "دولتان لشعبين" هو شعار خالٍ من أيّ مضمون، تحوّل هنا إلى حلّ بديهيّ ووحيد للصراع، خصوصاً بسبب الوهم القائل إنّ الجانب العربيّ مستعدّ لتسوية جغرافيّة ومستعدّ لقبول دولة إسرائيل كدولة يهوديّة. ومرةً تلو الأخرى، يتّضح أنّ هذه الفرضيّة الأساسيّة مغلوطة. ففي واقعنا الحاليّ ستكون إقامة دولة إرهاب عربيّة في يهودا والسامرة انتحاراً أمنياً خطراً، وهي دولة ستكون مساحتها أكبر بعشرين ضعفاً عن دولة الإرهاب التي تقودها حماس في قطاع غزّة. زد على ذلك أنّ انهيار دول عربيّة عريقة عدّة في السّنوات الأخيرة، يجعل من هذا النموذج السياسيّ أكثر إشكاليّة، إذ يصعب على المرء أن يرى فيه نموذجاً مستداماً. حلّ الدولتين غير قابل للتطبيق، لذلك حان الوقت لطرح حلّ يقوم على إدراك ومعتقدات أخرى تماماً.

٢. المشروع الصهيونيّ المتمثّل بعودة شعب إسرائيل إلى أرضه بعد نحو ألفي عام من المنفى والترحال والملاحقات، هو أكثر المشاريع عدلاً وأخلاقيّةً التي حدثت في العالم خلال القرون الماضية وذلك من منظور تاريخيّ ودوليّ ودينيّ. نحن مُنحازون تماماً، ونحن لا نفترض وجود "روايتين" متكافئتين بصدقتهما وادعاءتهما. إيماننا بصدقنا هو الذي يمنحنا البُعد الأخلاقيّ للانتصار ولحسم الطموح العربيّ المتناقض. صحيح، نحن نعيش في عالم لم يعودوا يتحدّثون فيه عن العدل وصاروا يتحدّثون عن خطاب الروايات المختلفة، وصار من الصّعب طرح مثل هذه الادّعاءات، لكنّ هذا لا يعني أنّ هذه الادّعاءات غير صحيحة. لقد أقيمت دولة إسرائيل انطلاقاً من قوّة الإيمان بصحّة القصة التوراتيّة، وموافقة أمم العالم - في لحظة تاريخيّة نادرة- على المساعدة في تحقيق الرّوياً وإعادة البلد إلى شعب إسرائيل. إنّ التقويض الزاحف لقرار تخصيص أرض إسرائيل كلّها لشعب إسرائيل لم ينبع

من اعتبارات تخصّ العدل والعدالة، بل من الخنوع للعنف العربيّ. وهكذا أزيلت في المرحلة الأولى منطقة ما وراء نهر الأردن الشرقيّة من المنطقة المُعدّة لإعادتها لشعب إسرائيل، وذلك لصالح إقامة المملكة الأردنيّة، وفي ما بعد وُضعت خطة التقسيم التي بشرت أمام العالم بمعتقد الدولتين في أرض إسرائيل.

الإيمان بصحّة الطريق حيويّ، ومن يفتقد هذا الإيمان سيكون من الصّعب عليه الدفاع عن المطالبة عرب يهودا والسّامرة بالتخلّي عن طموحاتهم وتطلّعاتهم القوميّة، كي يكون بالإمكان تحقيق مطامحنا القوميّة. وقد سبق وأشرنا أعلاه إلى أنّ "الشعب الفلسطينيّ" الذي يطالب بحقّ تقرير المصير لا يختلف عن الأمّة العربيّة وقبائلها، إلّا في سعيه للقضاء على المشروع الصهيونيّ. ليس في هذا أيّ تجديد طبعا؛ فقد كان هذا الأمر مفهوماً لدى بن غوريون، وچولدا مئير، ولكلّ القيادات الإسرائيليّة حتّى وقت غير بعيد.

يُضاف إلى ذلك أنّ القوميّة اليهوديّة دفعت هذا البلد نحو الازدهار، الذي لم تقوَ مئات السّنوات من الحُكم العثمانيّ على تحقيقه. يكفيننا تصفّح يوميّات سفر وتجوال مارك توين هنا كي نتيقّن من عظم الخراب والقرّ اللذين كانا سائدين هنا قبل عودة الشعب اليهوديّ إلى أرضه. فمع عودة شعب إسرائيل إلى أرضه ازدهرت البريّة وتحولّ هذا البلد إلى ما هو عليه اليوم. ونحن نشكّك في مدى اهتمام العالم اليوم بسؤال "لمن تعود هذه الأرض؟"، لو أنّها ما تزال اليوم قفراً كما كانت عليه قبل الصهيونيّة.

٣. التّحديات التي على دولة إسرائيل مواجهتها هي تحديات غير مسبّقة، لذلك يُمكن بالتالي اقتراح حلّ وواقع ناتج عنه، بحيث يكونان خلاقين وغير مسبّقين. إنّ محاولات المقارنة بين الصراع الإسرائيليّ-الفلسطينيّ وصراعات تجري في أماكن أخرى من العالم، وتفحص الرّاهن والتسويات المستقبلية وفقاً للمعايير المقبولة في فضّ النزاعات في مواقع أخرى- هي كلّها مغلوطة. ويكاد المرء أن يجزم بعدم وجود أيّ

دولة أخرى تواجه تهديداً وجودياً كذلك الذي تضطرّ إسرائيل للتعامل معه منذ تأسيسها. ومن المؤكّد عدم وجود دولة أخرى في العالم أقيمت بعد محاولات إبادة شعب، وهي مُحاطة بعدّة دول لأمّة تسعى للقضاء عليها، وتواجه طيلة الوقت تهديداتٍ محليّة وخارجيّة. لا توجد أيّ دولة قوميّة أخرى في العالم كهذه، تتغذّى جذور محاربتها والرغبة بالقضاء عليها من مجرد معارضة وجودها ومُجرّد وجود الشعب الذي يعتبرها بيته الوطنيّ.

مواجهة واقع غير مسبوق تُبرّر حلولاً وتسويات غير مسبّقة، قد يكون من الصّعب الدفاع عنها في وضعيات أخرى، لكن من الممكن بالتأكيد الإصرار عليها وتبريرها في سياق دولة إسرائيل. في ضمن هذا الوضع المُعقّد وغير المُسبوق يجب على دولة إسرائيل مواصلة الحياة كبيت قوميّ للشعب اليهوديّ، وفي حال استوجب ضمان ذلك خلق بُنى مدنيّة وديمقراطيّة وقانونيّة جديدة، فيجب ألاّ يُخيفنا هذا الأمر. ولو صغنا الأمور وفقاً لمصطلحات الخطاب الدستوريّ المتعارف عليه في إسرائيل لقلنا إنّ الغاية المرجوّة هي غاية جديرة وهي تُبرّر خروجاً تناسبياً عن المبادئ المقبولة.

٤. مقولة "الإرهاب ينبع من اليأس" هي مقولة كاذبة. ينبع الإرهاب من الأمل؛ الأمل بإضعافنا. يستند الإرهاب إلى الأمل بتحقيق الإنجازات بوساطته؛ إضعاف المجتمع الإسرائيليّ وإجباره على قبول إقامة دولة عربيّة في أرض إسرائيل. حتّى المخزبين الانتحاريّين لا ينشطون وسط فراغ، بل من أجل "هدف سام" كما يرونه. وعندما ينعهد هذا الهدف، أو عندما يصبح خالياً من أيّ مضمون، فإنّ الدافعيّة المولّدة للإرهاب ستخفّض، وبالتالي سيضعف الإرهاب نفسه بعون الله.

٥. ثمة تناقض بين التطلّعات القوميّة الخاصّة بالشعب اليهوديّ وبين عرب أرض إسرائيل، لا يمكن التجسير عليه ولا يمكن الإبقاء على هذه التطلّعات سوية. فالتقسيم الجغرافيّة المصنّعة للأراضي لن تصمد على أرض الواقع. لا يمكن دفع التهديدات الأمنيّة والديمقراطيّة

إلى ما وراء الجدران والخطوط الوهميّة التي رُسمت بشكل قسريّ. المنطقة الواقعة بين البحر ونهر الأردن هي منطقة جغرافيّة وطوبوغرافيّة واحدة، ولا يمكن تقسيمها بشكل دائم وثابت. وفي حال جرى تقسيم المنطقة بشكل ما وحصل العرب على جزء منها من أجل تحقيق وممارسة تطلعاتهم وطموحاتهم القوميّة إلى جانب دولة إسرائيل، فإنّهم لن يتخلّوا عن طموحهم القوميّ بالقضاء على دولة إسرائيل، وسيظلّون يسعون من أجل تحقيق هذا الطموح، وهذه المرّة عبر نقطة انطلاق أكثر راحة لهم. لذلك، فإنّ أيّ حلّ يجب أن يستند إلى اجتناب هذا المسعى بتحقيق الأمل القوميّ العربيّ بين نهر الأردن والبحر.

6. مقولة إنّه لا يمكن "قمع" الطموحات العربيّة بتحقيق تجسّد قوميّ في أرض إسرائيل هي مقولة غير صحيحة. لقد ثبتت صحّة هذا الأمر جيّدًا مع عرب أرض إسرائيل مع إقامة دولة إسرائيل، ومن الممكن أن تثبت صحّته - ويجب أن تثبت - في يهودا والسّامرة على المنوال ذاته. عرب أرض إسرائيل ينظرون إلى ما حدث في العام ١٩٤٨ باعتباره الكارثة الكبرى، التي يُسمونها "النكبة"، حرب الاستقلال، لا إلى "الاحتلال" في حرب الأيام الستة (١٩٦٧). وقد اشتملت حرب الاستقلال على طرد لاجئين، وتدمير عشرات القرى العربيّة وإقامة بلدات يهوديّة على أنقاضها، والعيش تحت نظام حكم عسكريّ جائر على مدى سنوات طويلة لاحقة. على الرغم كلّ ذلك فإنّ عرب إسرائيل عاشوا عشرات السّنات في سلام تحت الحكم اليهوديّ، من دون أن يكونوا ضالعين تقريبًا في الإرهاب أو أيّ نشاطات ضدّ دولة إسرائيل. وسبب ذلك بسيط: فمنذ ١٩٤٨ وحتى مطلع سنوات التسعينيات كانوا ببساطة معدومي الأمل، أو لنقل من أجل الدقّة: أنّ الأمل بالتخلّص من المشروع الصهيونيّ قد أُجثت مرّة واحدة. فعرب إسرائيل الذين عاشوا في تلك الفترة كانوا على يقين بأنّهم لو فازوا في حرب التحرير حاشا وكلاً، لكانوا سيقضون على اليهود بقسوة، كما هو متعارف عليه في

الشرق الأوسط بين المنتصرين والمهزومين، وكما يحدث اليوم. لهذا السّبب تطلّعوا بتقدير إلى الرحمة والسّخاء الإسرائيليّين اللذين عوملوا بهما، وعاشوا هنا بسلام، حتّى قبل أن يتمتّعوا بالحقوق المتساوية - ومن دونها أيضًا، صحيح أنّهم احتجّوا احتجاجاتٍ مدنيّة على التمييز الذي كان قائمًا في الحكم العسكريّ، وأنّ مظاهراتٍ جرت ضدّ مصادرات الأراضي، إلا أنّ ذلك جرى من دون تيّارات قوميّة ومن دون سعي لتحقيق رؤيا قوميّة أيّا كانت.

إنّ التطرّف القوميّ لدى عرب إسرائيل ودعمهم للإرهاب وممارسة العنف من طرف عرب يهودا والسّامرة ضدّ دولة إسرائيل، قد بدأ في مرحلة ما مطلع سنوات التسعينيات، حين قامت دولة إسرائيل بفعل غبيّ تمثّل بجلب مُخزبي منظمة التحرير الفلسطينية من تونس إلى يهودا والسّامرة، وبدأت بتنمية الأمل القوميّ وتعزيزه لدى عرب يهودا والسّامرة. وهكذا، رأينا أنّ الأمل القوميّ الفلسطينيّ الذي سلّط على عرب يهودا والسّامرة، أعاد إشعال المشاعر والتطلّعات القوميّة لدى عرب إسرائيل وتسبّب في تطرّف قوميّ خطير بينهم، نحن نعيش نتائجه اليوم.

يجب، وبالإمكان، العودة إلى الأيام التي تلت ١٩٤٨، سواء ألدّى عرب إسرائيل أم عرب يهودا والسّامرة. لقد كان ذلك وصفة مُمتازة وقتها، ومن الممكن - ويجب - أن تكون وصفة ممتازة اليوم أيضًا. نحن لا ندعي رغبة أو قدرة على محو أو تغيير الهويّة القوميّة؛ لكن بوسعنا - ويجب علينا - تغيير المسعى لتحقيق هذه الرغبة بين البحر والنهر. من الممكن - ويجب - القضاء على الأمل العربيّ بتحقيق التطلّعات القوميّة وممارستها في أرض إسرائيل، وزرع بذور أمل جديد يستند إلى الحياة الفرديّة الطيبة التي تتفوّق بدرجات على الحياة التي يحياها العرب في كلّ دول الشرق الأوسط المحيطة بنا.

7. نحن ننظر إلى مدى أخلاقيّة فعل ما وفق امتحان النتيجة، وليس وفقًا للنظرة الأولى. فالواقع يشير إلى أنّنا نحقق الواقع الأفضل

والاقتصاد الفلسطيني تحمل في طياتها إمكانيات كامنة للنمو الاقتصادي الكبير في المرافق الاقتصادية الإسرائيلية. فتطوير جودة الحياة والتكنولوجيا والبنى التحتية وسائر مُركّبات الحياة في يهودا والسامرة ستزيد كلاًها من الاستهلاك، وبالتالي النمو الاقتصادي في المرفقين (يهودا والسامرة وإسرائيل). ثانيًا، وبما لا يقل أهمية، مهما بلغت تكلفة فرض السيادة على المرافق الاقتصادية الإسرائيلية، فإنها ستظل أقل كلفة بكثير من المصاريف الأمنية ومن المصروفات غير المباشرة للمرافق الاقتصادية التي ستكون منوطة بمواصلة إدارة الصراع، والجولات الحربية وما شابه، وهي ستكون أقل تكلفة بالتأكيد من تكلفة طرد عشرات آلاف المستوطنين وإعادة توطينهم في نطاق الخط الأخضر.

المرحلة الأولى: حسم استيطاني

الحسم الأول والأساسي هو الحسم الاستيطاني. علينا أن نوضح في هذه المرحلة بشكل علني وواضح، هذه الحقيقة الأساسية: نحن هنا كي نبقي. ونحن نوضح أيضًا أن تحقيق طموحنا القومي بدولة يهودية من النهر إلى البحر، هو حقيقة مطلقة غير مطروحة للنقاش أو التفاوض.

نحن نحقق هذه المرحلة عبر نشاط سياسي-قانوني، أي عبر فرض السيادة على كل أرجاء يهودا والسامرة، وعبر النشاطات الاستيطانية، أي إقامة البلدات والمدن وبسط البنى التحتية كما هو متبع في إسرائيل "الصغيرة"، وتشجيع عشرات ومئات آلاف الأشخاص الآخرين على الانتقال للسكن في مناطق يهودا والسامرة. هكذا يمكننا أن نخلق في سنوات معدودة واقعا واضحا ومستداما على الأرض.

لا شيء أفضل من هذا للتأثير على وعي عرب يهودا والسامرة، كما أنه سيساعدهم على التخلص من وهم الدولة الفلسطينية وسيوضح لهم أن لا أمل بتأنا في قيام دولة عربية إضافية غربي نهر الأردن. فكما نعلم: الحقائق على الأرض تُغيّر الوعي وتحسمه، والمناطق الاستيطانية ستثبت ذلك.

يُضاف إلى ذلك أن تطوير الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة بشكل سيادي ومُأسس سيساعد

والأكثر أخلاقية للطرفين عندما نتولى نحن المسؤولية وإدارة المنطقة، وعندما نترك المكان نتحصّل نتائج عكسية. لقد خرجنا من قطاع غزة بسبب رغبتنا بأن نكون "أخلاقيين" ولرفضنا "السيطرة على شعب آخر". ومن وقتها نرى كيف أنّ حياة العرب هناك قد تحسّنت من دون أدنى شك: فبدلاً من توفير الكهرباء بشكل دائم ومنتظم ها هم يتمتعون بالكهرباء ست ساعات يومياً فقط؛ وبدلاً من توفر المياه الجارية في الحنفيات فإنهم يواجهون أزمة مياه كبيرة ستؤدي إلى كارثة إنسانية؛ وبدلاً من توفير العمل والأرزاق نحن نرى أنّ مواطني غزة يتمتعون "بحياة رغيدة" في حين أنّ أكثر من خمسين بالمئة منهم عاطلون عن العمل وهم في أجازة قسرية طيلة العام. عشرات الآلاف منهم من دون مأوى، ومن دون أيّ بارقة أمل. وبكلمات أبسط: منذ أن خرجنا من قطاع غزة فإنّ السكان هناك يحظون بحقوق وحرّيات أقل بكثير عن السابق. وهم يفتقرون أيضاً للديمقراطية وحقّ التصويت، ولا يملكون إلا نظام حكم قامعاً تابعاً لحركة حماس التي تستحوذ على غالبية الموارد التي يجري إدخالها إلى القطاع، وتستخدمها لأغراض التسلح وحفر الأنفاق بدلاً من إعادة ترميم القطاع، إنّه وضع يميّز بكونه أسوأ وأقل أخلاقية وإنسانية بكثير للطرفين، إذا ما قارناه بالواقع الذي ساد أثناء سيطرة الجيش الإسرائيلي هناك. ليس من سبب لافتراض أنّ الوضع سيكون مختلفاً في حال إقامة دولة في يهودا والسامرة.

8. حسم الصراع أبخس ثمناً وأصح اقتصادياً أكثر بكثير من مواصلة إدارته. هناك من يدعي أنّ فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة سيكون باهظ الثمن وسيكون عبئاً على المرافق الاقتصادية الإسرائيلية. أولاً، هذا ادعاء واهٍ للغاية. فنحن نرى في أرجاء العالم أنّ الدول النامية هي التي تقوم بالذات بإنتاج مُحركات النمو الأكبر، ونرى اقتصادها يكثر وينمو. لذلك فإنّ الحاجة للجسر على الهوات القائمة بين الاقتصاد الإسرائيلي

١. سلام وهوية محلية

نحن سننقّر أملاً جديداً أمام الراغبين بذلك من عرب يهودا والسامرة، بضمنان مستقبل جيد وحياة فردية طيبة تحت كنف الدولة اليهودية. لقد أسدى الشعب اليهودي لهذا البلد صنعة كبرى: الوفرة، والتقدم، والتطوير، والتكنولوجيا، وسيكون من دواعي سروره تمكين كل من يرغب بالعيش هنا بسلام من التمتع بكل ذلك. فمن يقرّر البقاء هنا من منطلق كونه فرداً يمكنه التمتع بحياة طيبة أفضل بكثير من الحياة التي يحظى بها أقرباؤه وأصحابه. من ضمن ذلك حرية الحركة والمعتقد والتعبير، وما شابه من حقوق وحريات تميز دولة إسرائيل الديمقراطية والتقدمية. وستشتمل هذه الحياة أيضاً على حق التصويت للمنظومة التي ستؤول إدارة شؤون الحياة اليومية.

سيُقسّم نظام الحكم المستقلّ لعرب يهودا والسامرة إلى ست مديريات حكم بلدية لوائية تُنتخب في انتخابات ديمقراطية، وهي: الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا ونابلس وجنين. تلائم هذه المديريات المبنى الثقافي والعشائري للمجتمع العربي، لذلك فإنّها ستضمّن السلام الداخلي والازدهار الاقتصادي. نحن نرى أمام أعيننا فشل فكرة "الدولة القومية" في الحيز العربي، وهي فكرة استوردتها من أوروبا الدول الكولونيالية العظمى. ويرى الكثيرون أنّ هذا الفشل ينبع من تجاهل المبنى العشائري والقبليّ في المجتمع العربي. الدول العربية المزدهرة هي دول الخليج التي تقوم على مبنّى قبليّ عشائريّ تقليديّ.

عرب الخليل ليسوا كعرب رام الله، وهؤلاء ليسوا كعرب نابلس، والأخريون ليسوا كعرب أريحا. حتّى أنّ اللهجات العربية المحكيّة تختلف من منطقة إلى أخرى. لذلك فإنّ تقسيمة المديريات البلدية ستفكّ الجماعة القومية الفلسطينية وطموحات تحقيقها، لكنّها ستحافظ في الوقت ذاته على التقسيمات العشائرية-القبليّة وبذلك ستسمح بوجود منظومة مستقرّة لإدارة الحياة اليومية من دون توترات ومن دون صراعات داخلية. زدّ على ذلك أنّ المديريات البلدية المقترحة ستُسيّر منظومة علاقات تبادلية بينها وبين نفسها، وبينها وبين دولة إسرائيل كذلك، الأمر الذي سيُمكن من تطبيق تطوير اقتصادي إقليمي مستقرّ ومستدام.

في ظلّ غياب الإرهاب والتهديدات الأمنية سيكون بمقدور سُكّان المديريات البلدية الإقليمية التمتع

على حلّ ضائقة السّكن في دولة إسرائيل. ففي يهودا والسامرة أراضي دولة كثيرة وهي في مركز البلد، وبالإمكان تحويلها إلى مناطق متاحة للسّكن بأسعار متدنية أكثر بكثير من المتداول داخل الخط الأخضر، الأمر الذي سيؤدّي إلى رفع العروض الإسكانية المقدور عليها في إسرائيل بمئات آلاف الوحدات.

سيقلص هذا الحسم البيّن والنهائي للصراع من دافعية اللجوء إلى الإرهاب. هذا لن يحدث طبعاً بين ليلة وضحاها. إنّها مسألة تتطلّب الوقت، وخصوصاً في أعقاب ما حدث في العقود الثلاثة الأخيرة إذ قمنا بعمل غبيّ تجسّد في تطوير الوهم لدى العرب بأنّ بمقدورهم إقامة دولة هنا. بعد كلّ هذه السنوات التي عوّدنا العالم فيها على نهج "حلّ الدولتين"، فمن الطبيعيّ أن نحتاج للوقت لإقناع الجميع بأنّ هذا النهج لن يتحقّق. نحن بحاجة إلى الوقت لإقناع الجميع بأننا جديون، وأننا أعدنا رسم طريقنا من جديد، وأنّ الدولة الفلسطينية لن تقوم، لذلك فلا يوجد أيّ هدف يُرتجى تحقيقه من وراء الإرهاب.

من المرجّح أن تزداد الجهود الإرهابية لدى العرب في المرحلة الأولى؛ فإلحباط من عجزهم عن تحقيق أمهم- وهمهم الذي طوّرنه نحن بأنفسنا، سيزداد، لذلك ستتعاظم دافعية وجهود القيام بعملية إرهابية، في محاولة يائسة أخيرة لتحقيق هذا الأمل على الرغم من كلّ شيء. لكن في مرحلة ما ستحلّ المرحلة التي سيتحوّل فيها الإلحباط إلى اليأس، لدرجة التسليم والإدراك بأنّ الأمر مُحال. مُحال تماماً. وعندما يتغلغل هذا الإدراك في الوعي ويصبح الإرهاب ممارسة بلا هدف، ستتضاءل الدافعية لفعّله، الأمر الذي يعني أيضاً تضاؤل تجسّداته الفعليّة.

أنا متأكّد كلّ التأكيد أنّ الجيش الإسرائيليّ قادر في المرحلة الانتقالية على مواجهة التهديدات المؤقتة، وذلك بمعونة توجيهات سياسية حازمة وقاطعة، وعلى هزم الإرهاب واستكمال الحسم الاستيطاني بحسم عسكريّ حادّ.

المرحلة ب: البديلان والحسم العسكري

يتضمّن الحسم الاستيطانيّ في المرحلة الأولى اجتثاث الأمل العربيّ بإقامة دولة غربيّ نهر الأردن، وفي ضمن هذا الحسم سيُطرح أمام عرب يهودا والسامرة مساران اثنان.



عصابات المستوطنين من أنصار "الصهيونية الدينية" يعربدون في حوارة في ٢٦ آذار ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

أولئك الذين سيفضلون البقاء هنا، وهو إشراك عرب يهودا والسامرة الذين سيبقون هنا في القرارات المدنية داخل دولة إسرائيل، لكن ليس في القرارات القومية. هذا الأمر يُلزم بإجراء تغييرات دستورية من الجدير مناقشتها لاحقاً. ومن الممكن الأخذ بعين الاعتبار كإمكانية ثالثة منحهم المواطنة الكاملة، بما في ذلك التصويت للكنيست، وفقاً لعدد السكّان العرب الذين سيطلبون فعل ذلك وبموازاة التعبير عن الولاء المطلق للدولة اليهودية بواسطة الخدمة العسكرية الإلزامية، أسوةً بمواطني الدولة الدرور الذين ربطوا مصيرهم بدولة إسرائيل كدولة يهودية، وهم يعيشون معها في شراكة شجاعة.

لا، هذه التسوية التدريجية لا تجعل من دولة إسرائيل "دولة أبرتهايد". فنظام الحريات لا يبدأ وينتهي بالحق في التصويت والترشح للانتخابات. لا شك في أنّ هذا الحق هو واحد من الحقوق الأساسية الديمقراطية، إلا أنه ليس الحق الوحيد القائم في صلب تعريف هذا النظام. نحن معتادون اليوم على إدراج منظومة كاملة من الحريات والحقوق تحت عنوان "ديمقراطية": الحق بالحياة، والكرامة والملكية، حرية

بحرية الحركة والتنقل، وبالقدرة على دخول البلدات الإسرائيلية في يهودا والسامرة وداخل دولة إسرائيل لغرض العمل والاحتياجات الإنسانية، وذلك سيعود بالفائدة على الطرفين.

كما سبق وأسلمنا، سيكون عرب يهودا والسامرة قادرين على إدارة شؤون حياتهم اليومية بأنفسهم، لكن لن يكون بوسعهم في المرحلة الأولى التصويت للكنيست الإسرائيلي. سيضمن هذا الأمر وجود أغلبية يهودية في كلّ ما يخصّ اتخاذ القرارات في دولة إسرائيل. وكما سنسهب لاحقاً، فعلى الرغم من أننا نتحدّث هنا عن واقع غير سويّ تماماً من ناحية حقوق المواطن إلا أنّ الحديث يدور هنا عن واقع معقول بكلّ تأكيد، وحتّى أنّه سيكون الواقع الأفضل في ظلّ الظروف المركّبة الخاصة بدولة إسرائيل في الحيز الشرق أوسطيّ. وسيكون بالإمكان على المدى البعيد تحسين المركّب الديمقراطي الخاص بالمخطط عبر تسوية إقليمية واسعة مع الأردن، ستسمح لعرب يهودا والسامرة بالتصويت للبرلمان الأردني وبالتالي ممارسة حقّهم بالتصويت لبرلمان سياديّ. وثمة تحسين آخر يمكن فحصه مستقبلاً وبعد التأكد من صدق نوايا وتسليم

المُعتقد والتعبير والحركة، وغيرها. القسم الأكبر من هذه الحقوق والحُرّيات سيُمنح في إطار المُخطّط لعرب يهودا والسّامرة، ومن ضمنها الحقّ بالتصويت للمُدريّات البلديّة التي تدير شؤون حياتهم اليوميّة. وحتّى مع غياب حقّ التصويت لبرلمان سياديّ بالكامل فنحن لا نتحدّث هنا عن نظام حُكم أبرتهايد، بل عن عنصر واحد ناقص من سلّة الحُرّيات كأقصى حدّ، أو يمكن صياغة ذلك بأنّه نقص في نِصاعة الديمقراطية. الحقيقة المُسلّمة والبدهيّة التي تقول إنّ "الديمقراطيّة من دون حقّ الجميع الكامل والمتكافئ بالانتخاب والترشّح ليست ديمقراطيّة" تخدم المُريدين الحمقى لـ "حلّ الدولتين"، وهي تُمكنهم من ترهيب الجمهور الإسرائيليّ وترويعه والادّعاء بأنّه من دون إقامة دولة إرهاب عربيّة في قلب أرض إسرائيل، فإنّ دولة إسرائيل ستضطرّ للاختيار بين كونها دولة يهوديّة وبين كونها دولة ديمقراطيّة. هذا ببساطة مُنافٍ للحقيقة. بالإمكان فرض السّيادة الإسرائيليّة على كلّ مناطق يهودا والسّامرة من دون منح العرب القاطنين فيها حقّ التصويت للكنيست منذ اليوم الأوّل وضمان بقاء إسرائيل دولة ديمقراطيّة. لن تكون ديمقراطيّة مكتملة لكنّها ستظلّ ديمقراطيّة. لن تكون مكتملة لأنّ الواقع ببساطة ليس كاملاً. وكما سبق وكتبنا في البداية، فإنّ دولة إسرائيل تواجه تحديًا وجوديًا غير مسبوق، وإذا كان النموذج الذي سيُمكنها من الوقوف في وجه هذا التحديّ يشمل نقصًا معيّنًا على المستوى الديمقراطيّ فإنّ هذا الثمن معقول بكلّ تأكيد. وضعيّة إسرائيل هي وضعيّة خاصّة ومتفردة، لذلك علينا ألاّ نصاب بالذعر من أنّ مواجهة هذه الوضعيّة ستكون هي الأخرى خاصّة ومتفردة.

أمّا بما يخصّ الديمقراطيات الغربيّة، فتشير التجارب بالمناسبة إلى أنّ هذه الديمقراطيات خلفت من ورائها قيم الديمقراطية حين أُضطرّت لمواجهة تحديات أمنيّة أبسط بكثير. هذا ما فعلته الولايات المتّحدة الأميركيّة في العراق وأفغانستان وحتّى مع مواطنيها بعد تفجير البرجين في نيويورك، وهذا ما فعله اليوم الدول الغربيّة في مواجهتها الإرهاب في ضمن حدودها. بوسع دولة إسرائيل أن تكون فخورة بالشكل الذي تتعامل فيه مع تحدياتها الوجوديّة. وحقيقة أنّ التسويات التي ستتبلور بعد مرحلة الحسم

لن تكون مثاليّة في مرگباتها الديمقراطيّة، لا تعني وجوب الانتقاص من هذا الأمر.

من المهمّ بمكان أن نتذكّر أنّ البدائل أسوأ بكثير: إقامة دولة فلسطينيّة تُشكّل خطرًا على وجود دولة إسرائيل، ومنح حقّ التصويت الكامل والفوريّ لعرب يهودا والسّامرة سيؤدّي إلى نقص كبير في المُركّب اليهوديّ لدولة إسرائيل. وإذا أُضطررت لاختيار المكان الذي سأسقط عليه نتائج الواقع المُركّب وغير المثاليّ الخاصّ بدولة إسرائيل، هل سأسقط ذلك على المستوى الوجوديّ، أم على المستوى اليهوديّ، أم المستوى الديمقراطيّ، فإنّ قراره سهل. زد على ذلك أنّ هذا الوضع قائم في دولة إسرائيل منذ خمسين عامًا في سياق عرب شرقيّ القدس: فهم يتمتّعون بمكانة مُقيمين وليسوا مواطنين، ودولة إسرائيل لم تتوقف عن كونها دولة ديمقراطيّة نتيجة لذلك.

يُضاف إلى ذلك ما حدث في العقود الأخيرة، وخصوصًا في أعقاب الانقلاب الدستوريّ وكجزء منه، إذ إنّ دولة إسرائيل نقلت صُلب الديمقراطية من الدولوات البسيطة لـ "سلطة الأغليّة" -التي يُشَقّ منها الحقّ بالانتخاب والترشّح وهي في الوقت ذاته وسيلة تحقيقها- إلى منظومة من القيم والحقوق، وهي "قيم الديمقراطية الأساسيّة"، التي لا يمكن المسّ بها حتّى بوساطة جهاز الانتخاب بالأغليّة. وهكذا انتقل مركز الثقل الخاصّ بالديمقراطيّة من الجهاز الانتخابيّ إلى قيم وحقوق أساسيّة. ولسبب ما، نرى في ما يخصّ السّياق الفلسطينيّ كيف أنّ أولئك الذين يُنادون بالديمقراطيّة الجوهريّة يدعون فجأةً إلى التمسّك بالجهاز الانتخابيّ التقنيّ الخاصّ بالديمقراطيّة الشّكلانيّة ويتجاهلون سائر الأمور الأخرى، وبالأخصّ انتهاك الحقوق الذي يجري في الجانب الفلسطينيّ، وهو انتهاك صعب ويوميّ. في المُخطّط المطروح أمامكم سيتمنّع عرب يهودا والسّامرة بمُجمل القيم والحقوق والحُرّيات الديمقراطيّة التي أضحت مهمّة للغاية في العقود الأخيرة.

ليس ثمة أيّ أساس للتقدير القائل إنّ نظام الحكم الخاصّ بالدولة الفلسطينيّة، في حال قامت لا سمح الله، سيكون مختلفًا عن المُتبع والدارج في الدول الشرق أوسطيّة من حولنا، وعن الدارج والمُتبع في السلطة الفلسطينيّة في أيّامنا هذه (لم تُجرَ فيها انتخابات حُرّة منذ أكثر من عقد كامل). وفي

امتحان النتيجة ستكون لعرب يهودا والسامرة تحت الحكم الإسرائيلي حقوق أكثر بكثير من الحقوق التي يتمتعون بها اليوم، ومن أي حقوق سيتمتعون بها مستقبلاً تحت أي شكل من أشكال الحكم العربي، حتى لو لم يُمنحوا في المرحلة الأولى الحق بالتصويت لانتخابات الكنيست. من يتجاهل انتهاك الحقوق الديمقراطية في الأنظمة العربية ويسعى لإقامة كيان قومي لعرب يهودا والسامرة، يُثبت في واقع الأمر أنه لا يكتث حقيقةً لوضع حقوق عرب يهودا والسامرة بعد إقامة هذا الكيان. الأمر الوحيد الذي يهّمه هو ألا يتهمه العالم بأنه دولة "أبرتهايد". أنا مُقتنع بأنّ عرب يهودا والسامرة سيتمتعون تحت الحكم الإسرائيلي بحقوق وحريات ديمقراطية أكثر بكثير من أي نظام حكم آخر. لذلك، فإنّ نظرية شاملة لا تتركز فقط في أي تهمة ستوجه إلينا أم لا، بوسعها أن تشير إلى أنّ "مُخطّط الحسم" يحظى بأفضلية على المستوى الديمقراطي أيضاً.

يهمنا القول في ختام هذه النقطة إنه لا فارق من الناحية الديمقراطية بين المُخطّط السياسي الذي وضعه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وبين المُخطّط الذي أمامكم. فننتباهو يُعرّف الكيان القومي العربي الذي يسعى لإقامته في يهودا والسامرة على أنه "أقل من دولة"، وهو بهذا يُجسد حقيقة أنه لا ينوي -وبحق- السماح لذلك الكيان السياسي بإقامة جيش والسيطرة على الحدود والمجالين الجوي والبحري، والفضاء السيبراني. ما دُمننا نسيطر على تعريف الحدود السيادية لذلك الكيان العربي فإنّ هذا يعني أنّ الحديث لا يجري عن دولة سيادية حقيقية، وعليه فإنّ حقّ التصويت الذي سيتمتع به عرب يهودا والسامرة لن يكون حقاً مكتملاً. هذا "ثمن" يُدركه نتنياهو أيضاً، وهو يدرك أنه من الضروري دفع ثمن على المستوى الديمقراطي، بغية ضمان أمن ووجود دولة إسرائيل. ومن هذه الناحية، لا فرق بين الوضعية التي ستكون عندها وبين الوضعية الحالية، التي يتمتع فيها عرب يهودا والسامرة بحقّ التصويت للبرلمان الفلسطيني معدوم السيادة، وبين الوضعية التي ستنشأ وفق هذا المُخطّط الذي يُفيد بأنّ عرب يهودا والسامرة سيصوّتون للمديريات البلدية. في كلّ البدائل سيملكون حقّ التصويت الفعلي للجهاز الذي يدير حيواتهم بشكل عملي وفعلي، لكنّه ليس حقّ

تصويت أيديولوجياً لبرلمان سيادي. إذا كان مُخطّط نتنياهو ينجح في الامتحان الديمقراطي، فإنّ هذا المُخطّط ينجح أيضاً. الفارق هنا أنّ نتنياهو يحافظ في مُخطّطه على وجود كيان قومي جمعي للعرب في يهودا والسامرة، وهو كيان ذو تطلعات وطموحات قومية تناقض تطلعاتنا نحن، أمّا في مخططنا فهذا غير موجود. وهذا الأمر - كما سبق وأشرنا - هو نقطة أفضلية إستراتيجية لهذا المُخطّط، تضمن التوصل إلى سلام بدلاً من تكريس الصراع وبقائه.

٢. الهجرة

البديل الثاني مُخصّص لعرب يهودا والسامرة الذين سيستصعبون التنازل عن تحقيق مطامحهم القومية. من يعجز عن البقاء هنا كفرد مستقلّ يتنازل عن حلم تحقيق طموحاته وتطلعاته القومية، فهو مدعو للذهاب وتحقيقها في إحدى الدول العربية الكثيرة من حولنا، أو أن يبحث عن مستقبل أفضل في أوروبا أو أميركا الجنوبية أو دول أخرى، كما يفعل عرب كُثر من حولنا، بحيث لن يضطرّ للعيش في دولة اليهود. لقد لوح اليسار الإسرائيلي لسنوات طويلة براءة الفصل والأغلبية اليهودية، أي أنه يدعو وبمنهجية لضمان وجود نسبة عالية من اليهود في دولة إسرائيل، وهو يُفضّل الفصل على العيش مع العرب، وهذا هو لسبب ما يتحفّظ من الوسيلة النزيهة والناجعة لتحسين الواقع الديمغرافي ألا وهي التشجيع على الهجرة. ومن ضمن الادعاءات الرائجة أنّ "العرب ليسوا مهاجرين وهم ملتصقون بأراضيهم"، أو أنّ "الهجرة هي طرد قاس"، وحتّى أنّ "لا أحد يريد استيعاب وتوطين المهاجرين العرب". هذه الادعاءات -وليغفر لي الجميع- مُفندة كلّها.

فلنبدأ بالادعاء الأول: يبدو لي أنّ لا حاجة اليوم لطرح الكثير من الادعاءات بغية إثبات أنّ الهجرة هي خيار مطروح لدى العرب، وهو خيار يُقبل عليه الكثيرون اليوم - من يهودا والسامرة ومن الدول العربية - على الرغم من أنّ الهجرة تخضع للكثير من القيود، ولا تحظى بأيّ تشجيع. نحن نرى أنّ الهجرة ستتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار أكثر من اليوم لو حققنا واقعاً يُسهّل على عملية الهجرة، من خلال توفير الدعم اللوجستي للمعنيين بالبحث عن حظوظهم في بلاد أخرى.

لا، نحن لا نتحدّث هنا عن نوايا لطرد وحشيّ، ولا عن غمر الدول بلاجئين معدّمين؛ الهجرة التي نتحدّث عنها هي هجرة تجري سلفاً عن طواعية ومن منطلق البحث عن مستقبل أفضل، لأشخاص يملكون المؤهلات الملائمة والقدرات الاقتصاديّة لاستيعابهم في البلدان الجديدة. نحن لا نتحدّث عن هجرة في قوارب متهالكة، بل عن ظاهرة عصريّة منتشرة جدّاً تتلخّص في الصعود إلى طائفة للبحث عن مستقبل مرتّب، "ريلوكيشن" لبلدان تمنح فرصة لمستقبل أفضل، واستيعاب الهجرة في بيئة تتألّف في معظم الحالات من مهاجرين لهم خلفيات متشابهة.

أمّا بخصوص الادّعاء الثالث - من سيرغب باستيعابهم؟ - فهو ادّعاء عارٍ عن الصّحّة. يستصعب العالم التعامل مع موجات لجوءٍ لمهاجرين معدّمين، لكنّ دولاً كثيرة في العالم تفتح ذراعيها للمهاجرين ذوي التأهيل المهنيّ والتمويل لأسباب كثيرة ومختلفة، وهذا ما ستكون عليه الهجرة العربيّة من يهودا والسّامرة. يُمكن لدولة إسرائيل - وحريّ بها ذلك - أن تكون سخيّة تجاه العرب الذين سيفضّلون العيش في بلدان أخرى، وأن تمنحهم هبة مالية تمكّنهم من الانتقال بشكل محترم وناجح، وهذه الهبة ستكون من جهة إسرائيل هبة وداع.

لقد انبنت الصّهيونيّة على التبادل السكّانيّ: هجرة واسعة لليهود من البلدان العربيّة وأوروبا إلى أرض إسرائيل، طواعيةً أم قسراً، وخروج أعداد كبيرة من العرب كانوا يعيشون هنا - طواعيةً أم قسراً - إلى الحيز العربيّ المحيط. ويبدو أنّ هذا المسار التاريخيّ ما يزال بحاجة لاستكمالها، الأمر الذي سيضمن بوضوح مستقبلاً من السّلام.

٣. الحسم العسكريّ

سيكون هناك من سيستصعبون التسليم بمسألة حسم الصراع - في البداية على الأقلّ، وسيختارون مواصلة نضالهم العنيف ضدّ دولة إسرائيل. ونحن علينا التصرّف في الحرب كما في الحرب: بوسعنا وعلينا أن ننتصر. من يعتقد أنّه سيبقى هنا وسيسعى طيلة الوقت لممارسة العنف ضدّ حقّ وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ، سيجد جيش الدفاع الإسرائيليّ مُصمّماً لإخضاعه بعمقٍ بالله بوساطة الحسم العسكريّ. نحمد الله أنّ جيش الدفاع الإسرائيليّ هو

جيش قويّ وذكيّ، وبوجود توجيه سياسيّ حازم وقاطع فإنّه قادر من دون شكّ على إخضاع المخربّين خلال وقت قصير. وهو قادر على قتل من يجب قتله، وعلى جمع السّلاح حتى آخر رصاصة، وإعادة الأمن والأمان لمواطني دولة إسرائيل.

العرب الذين لن يتنازلوا عن طموحاتهم وتطلّعاتهم القوميّة ولكنّهم سيمتنعون عن اتخاذ خطوات تقويضيّة لن يُمسوا بأذى. هذا المُخطّط لا يتوقّع أن يُحبّ الجميع دولة إسرائيل، وأن يؤدّوا التحيّة العسكريّة لعلمها ويُشدوا نسيدها الوطنيّ. يكفيننا أن يتخذوا قراراً عمليّاً بعدم محاربة جيش الدفاع الإسرائيليّ ودولة إسرائيل كي نُدرك أنّهم توصلوا إلى تسوية وقبول للواقع الجديد. يُمكن للولاء - وعليه - أن يكون شرطاً للحصول على حقوق مختلفة والتقدّم في سلّم النماذج المختلفة من الإقامة والمواطنة، مع أنّ هذا الولاء ليس دلالةً على مُجرّد التسليم بالأمر.

إنّ طرح الإمكانات المختلفة أمام العرب يعني في واقع الأمر أنّنا نتعامل مع مُجمل الردود الإنسانيّة المحتملة على الواقع الجديد. البشر ينشطون ويتصرّفون انطلاقاً من دوافع تخصّ الرّاحة الشخصية، إلى جانب دوافع تخصّ الهويّة الدينيّة والقوميّة؛ وهم يتصرّفون وفقاً لما هو ممكن، أو وفقاً لأيديولوجيا لا تأخذ الواقع بعين الاعتبار. الواقع الجديد الذي يخصّ الحسم الإسرائيليّ سيوضح أنّ لا مكان لحركتين قوميّتين في أرض إسرائيل، وسيدفع الناس الواقعيّين الذين ينشطون في ضمن حدود الممكن إلى اختيار بديلٍ من البديلين المطروحين أمامهم. هناك من سيفضّل الرّاحة والأمان اللذين ستوفّرهما الحياة تحت رعاية الدولة اليهوديّة، لمعرفتهم بأنّ تطلّعاتهم القوميّة لن تتجسّد في الدولة التي اختاروا العيش فيها؛ وهناك من سيستصعبون التنازل عن روايتهم القوميّة الفلسطينيّة، التي ترى في الصّهيونيّة عدواً مُرّاً وسيفضّلون البحث عن حظوظهم في مكان آخر: في دولة عربيّة يمكنهم فيها ممارسة هويّتهم الدينيّة - القوميّة، أو حتّى في دولة غربيّة - المهمّ ألا يعيشوا تحت حُكم الصهاينة. وكما سبق وذكرنا، سيكون من يُفضّلون مواصلة القتال وستقوم قوّاتنا بإخضاعهم بسرعة وبتصميم. وبهذا فإنّ مُخطّط الحسم يتطرّق إلى كلّ الردود الممكنة من طرف عرب يهودا والسّامرة على الواقع الجديد. لكنّ ثمة أمر واحد لا يسمح به هذا المُخطّط: مواصلة الوجود الموازي

لطموحين قوميين عينيئين بخصوص هذه الرقعة من الأرض؛ هذا وجود يُكرّس الصراع ويحكم علينا "بإدارة الصراع" بدلاً من حسمه.

يمكننا التقدير بأن هذا المسار سيتطلب سنواتٍ لتحقيقه. فعملية الاقتتاع الداخلي العميق لدى العرب بفقدانهم الأمل القومي، وهضم الواقع الجديد واختيار أحد البديلين المقترحين في المخطط، سيتطلبان القليل من الوقت، وفي هذا الوقت سنكون مطالبين بالصبر والأناة. وكما ذكرتُ سابقاً، أنا واثق تمام الثقة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قادر بعون الله على مساعدتنا في عبور هذه المرحلة الانتقالية بأمان. وسندرك تماماً أنّ الثمن الذي سندفعه في المرحلة الانتقالية كان مُجدياً للغاية، حين سنتوصل في نهاية هذا المسار إلى الهدوء والسلام والتعايش مع من سيختارون البقاء هنا، وفق شروطنا الجيدة والمنطقية.

بتقديري أنّ الحسم الاستيطاني سيتكفل بغالبية ما نوّد إنجازاه في السنوات الأولى. فوقف الانشغال المهووس لدى القيادة الإسرائيلية بالصراع وبمحاولة "حلّه"، والتركز في تطوير المنطقة من خلال ترسيخ شواهد واضحة للسيادة الإسرائيلية، ستؤدي إلى تعقل العرب، وإلى إبطال أي جدوى من مواصلة إدارة الجانب العربي للصراع بشكل عنيف. وسرعان ما سيتضح أنّ الإرهاب عقيم وهو يمسّ بالأساس - وبشكل شبه حصري - بالمبارزين له وبيئتهم الداعمة. في المقابل، سيُعرض الأمل المُتمثل بالتسليم مع الواقع الجديد ومع الحياة الطيبة التي ستكون بانتظار كل من يختار المضي في هذا السبيل - هنا أو وراء البحار.

التعامل مع التّحديات

١. ردّ فعل المنظومة الدّولية

فلنعترف بالحقيقة: من الصعب اليوم أن نوجّه انتقاداتنا إلى المجتمع الدّولي. فعلى مرّ العقود كانت إسرائيل الرسمية تُعرض موقفاً داعماً لإقامة دولة فلسطينية، حتّى أنّها تُعرض هذه الفكرة كفكرة عادلة وأخلاقية. على مرّ هذه السنوات كانت القيادة الإسرائيلية تقول "نعم، ولكن ليس الآن". "نعم" - الدولة الفلسطينية هي حلّ عادل يجب السّعي إليه، "لكن ليس الآن"، وذلك للعديد من الأسباب والأعذار.

ومقابل هذا الموقف يطرح العالم مطلباً عادلاً بنظره: إذا كنتم أنتم تعترفون أيضاً بأنّ هذا هو الحلّ العادل والأخلاقي فعليكم تطبيقه، وبالأخصّ وقف اتخاذ الخطوات التي تُبعد هذا الحلّ، مثل البناء في البلدات الإسرائيلية في يهودا والسّامرة. ويرى المجتمع الدّولي أنّ ثمة حلاً للمخاوف الأمنية الحقيقية التي تراود دولة إسرائيل، مثل الضمانات الدّولية، ورُزم المعونات، والأنظمة العسكرية الدفاعية وغيرها، مع أنّ هذه المخاوف لا يمكن أن تبرّر الامتناع عن دفع هذا "الحلّ" طيلة هذه السّنوات الطويلة. هذا موقف منطقيّ وربما مطلوب، وهو يوضح الوضعية الدّولية المُركّبة التي تواجهها إسرائيل.

يعرض مخطط الحسم نهجاً جديداً في مواجهة المجتمع الدّولي، سيعتاد عليه العالم وسيقبله حتّى لو تطلّب ذلك بعض الوقت. فأولاً نحن نتحدّث عن مخطّط يستند إلى العدل. العالم في جزئه الكبير عالم مُنديّن، ومن المفترض به الاعتراف بصلّة أرض إسرائيل مع شعب إسرائيل. وحتّى الآن تحدّث العرب عن العدل وتحذّثنا نحن عن الأمن، فيما فضّل العالم العدل، وبحقّ... علينا منذ الآن أن نتحدّث عن العدل نحن أيضاً، وهذه ادّعاءات يمكن أن تكون مقنعة. ثانياً، يجب علينا تعزيز الإدراك الذي بدأ يترسّخ في العالم بخصوص عدم معقولية "حلّ الدولتين"، الذي أدّت محاولات تطبيقه حتّى الآن إلى موجات من الإرهاب والعنف. يجب علينا أن نُوضح للعالم بأنّ حسم الصراع واجتثاث الأمل العربي بإقامة دولة عربيّة نهر الأردن، هما الطريق الوحيد لضمان وجود وازدهار دولة إسرائيل ووجود سلام وتعايش فيها.

التحدّي الأكبر في هذا السّياق سيكون التحديّ الديمقراطيّ: الحاجة لإقناع العالم بأنّ بديل الحقوق الديمقراطيّة من دون حقّ التصويت للكنيست مرحلياً على الأقلّ - هو أقلّ البدائل المختلفة سوءاً. هذا تحدّي كبير لا شك، لكن بالإمكان تحقيقه. خصوصاً من خلال التوضيح بأنّ سائر البدائل هي أسوأ: إقامة دولة إرهاب عربيّة تُشكّل خطراً على إسرائيل وتواصل السّعي للقضاء عليها، أو منح حقوق التصويت ما سيُضّرّ بالأغلبية اليهودية في إسرائيل، الأمر الذي سيُعرضها للخطر ثانيةً.

ثالثاً، سبق وقال من هم أفضل مني، إنّ ما يهمني لا ما يقوله الأغيار، بل ما يفعله اليهود. نحن لا نتجاهل

العالم؛ فعلينا خوض معركة دبلوماسية مهنيّة وذكويّة، وكما سبق وأسلفنا أننا أؤمن بقوة الإقناع، أو بإضعاف الانتقادات كأقل ما يمكن. لكن لا يمكن السماح لأنفسنا بالتصرّف وفقاً لمطالب العالم. علينا أن نتصرّف وفقاً لما هو جيّد وصحيح لنا، والجيّد والصحيح لنا هو الحسم وإنهاء الصراع وإحلال الهدوء والسّلام والأمن لدولة إسرائيل، نهائياً ومن دون رجعة. وكما قال رئيس الحكومة الراحل مناحيم بيغن، "إذا كان هناك من يلوي أنفه في العالم، فليعيش مع أنف ملتبس" (الأنف المتلوي دلالة عدم الإعجاب والرضا).

٢. وماذا لو كُنّا على خطأ؟

بعد مرور عشرين عاماً على محاولات فاشلة من اليسار لدفع "حلّ الدولتين" قدماً، حان الوقت لتجريب مخطّط يقوم على معتقدات ومدارك يمينيّة وصهيونيّة وإيمانيّة. اليسار يجزّنا منذ عشرين عاماً إلى مغامرات خطيرة كلّفنا حتّى الآن آلاف القتلى والجرحى، في محاولة لتحقيق حلم مُفند ومنقطع عن الواقع. لو واصلنا لا سمح الله السّير في هذه الطريق فإننا سنضمن مواصلة وجود الصّراع والثمن الدمويّ الباهظ الذي يُكاف الطرفيّن. "حلّ الدولتين" كان وسيظلّ شعاراً نجح اليسار بدراية كبيرة في تحويله إلى ماركة مُسجّلة ترمز للحلّ الواقعيّ وحتّى الوحيد، على الرغم من أنّه لم يكن كذلك قط. قد يكون مخطّطنا مثار شكّ وتساؤلات، لكنّ مخطّط اليسار قد فشل بشكل واضح ومُثبت. ما الذي يجب أن يحدث كي نُذوّت أنّ هذا الحلّ غير قابل للتحقيق، وأننا نتحدّث هنا عن طموحيّن قوميّين متناقضين لا يمكنهما ببساطة أن يجتمعا سوياً، وأنّ كلّ حقّ الوجود الخاصّ "بالشعب الفلسطينيّ" يقوم على نفي وجود دولة إسرائيل؟! يجب علينا أن نجرب اتجاهاً آخر يختلف جوهريّاً؛ اتجاءه يعترف بالواقع ولا يحاول التذاكي عليه. أنا أدعو كلّ القراء إلى تبنيّ المخطّط والانضمام إلى جهودي لجلب السّلام إلى إسرائيل والمنطقة كلّها أخيراً.

٣. المعقوليّة السياسيّة

أنا أرى أنّ "مخطّط الحسم" هو عادل وصحيح، وهو في واقع الحال البديل الوحيد الذي يتحلّى بمعقوليّة تطبيقه على أرض الواقع. على الرغم

من ذلك، ولأنّه يختلف عن كلّ ما اعتدنا التفكير به، فإنّ تبنيّه على مستوى الحلبة الجماهيريّة لن يكون أمراً سهلاً. صحيح أنّ إحداث تغيير إدراكيّ بهذا الحجم هو تحدّ، إلاّ أنّه ليس مستحيلًا بتاتاً. عندما بدأ أوري أفنيري بإدارة المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينيّة والحديث عن دولة فلسطينيّة قبل نحو أربعين عاماً كان شبهة وحيد. فالعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينيّة التي كانت مُعرّفة آنذاك كمنظمة إرهابيّة كانت جنحة جنائيّة، ورابين كان معارضاً لقيام دولة فلسطينيّة، وبيريس لم يكن قد تجرّأ على فكرة تقسيم أورشليم. لقد احتج أفنيري إلى أكثر من عقدٍ لإدخال مخطّطه المُفند إلى قلب التيّار الرئيس في اليسار الإسرائيليّ، وتحويله إلى المخطّط الواحد والوحيد. مهمّتنا نحن ستكون أسهل بكثير: فمخطّط الحسم يقوم على الشعور الفطريّ بالإيمان بعدالة طريقتنا، وعلى الحسّ والفخر الوطنيّين الطبيعيّين، وعلى حسّ العدالة والحقّ بتطبيقها، وهي أمور تميّز شرائح آخذة في الاتّساع داخل المجتمع الإسرائيليّ. والمخطّط يأتي في الوقت الصحيح: الشعور العام باليأس من فشل فكرة "الدولتين"، كما ينعكس ذلك في غالبية استطلاعات الرأي التي أجريت في السّنوات الأخيرة، الأمر الذي يُمكن من إعادة التفكير، وهذه هي الفتحة التي يجب على اليمين الإسرائيليّ الدخول عبرها. لا من خلال تسويق الحلّ ذاته بكساء جديد، بل بطرح رؤيا تختلف عنه كليّة.

أنا أؤمن بأنّ الكثير من المبادئ الأساسيّة الواردة في المخطّط ستتغلغل إلى الخطاب العامّ خلال شهور قليلة، وستتحوّل إلى مرجعيّات مركزيّة لإعادة التفكير مُجدّداً. نحن نتحدّث عن حقائق أساسيّة مثل الإدراك بأنّ الحديث يدور عن طموحيّن قوميّين متناقضين لا يمكن الجسر بينهما بوساطة التقسيمات الجغرافيّة المصطنعة على أرض الواقع، وبأنّ الإرهاب ينبع من الأمل لا من اليأس، وبأنّ الديمقراطية غير المثاليّة ليست فصلاً عنصريّاً (أبرتهايد)، وبأنّ أخلاقيّات أيّ فعل تُقاس بامتحان النتيجة، وغيرها الكثير. كلّ هذه الأمور ستتغلغل في الخطاب العامّ وفي القلوب، وستُثريها بأنماط تفكير تختلف عن القوالب الفكريّة التي اعتدنا عليها في العقود

تلخيص

مُخطّط الحسم هو المُخطّط الوحيد الذي يستند إلى رؤيا أرض إسرائيل الكاملة. وهو المُخطّط الوحيد الذي لم ييأس ممّا كان حتّى الآونة الأخيرة رؤيا تجمع اليمين كلّهُ، وهو لا يشتمل على تعريف كيان قوميّ عربيّ أيّا كان في أرض إسرائيل. إنّهُ المُخطّط الوحيد الذي لا يستند إلى إبقاء جماعة عربيّة ذات طموحات وتطلّعات قوميّة، ولذلك فهو المُخطّط الوحيد الذي يعتمد على حسم الصّراع لا تكريسه والحفاظ عليه في درجات حدّة مختلفة. والأهمّ من كل ذلك: إنّهُ المُخطّط الوحيد الذي يؤمن بإمكانية تحقيق حلم السّلام والتعايش، ولا يستند إلى اليأس من هذا الحلم واستبداله بعملية انفصال غير ممكنة.

الأخيرة. بوساطة هذه الحقائق الأساسيّة سيكون بالإمكان تبني هذا المُخطّط، أو مُخطّطات مشابهة تستند إلى حسم الصّراع وإلى الإدراك بأنّ التوصل إلى السّلام والتعايش يُحتّمان عدم إبقاء جماعة عربيّة ذات طموحات قوميّة في أرض إسرائيل، مهما كانت تعريفات هذه الجماعة ومهما كانت حدودها.

٤. التحديّ الديمغرافيّ

مُخطّط الحسم والتسويات التي ستُبرم في نهايته تشير تحديًا ديمغرافيًا، مع أو من دون حقّ التصويت للكنيست. الحقيقة أنّ التحديّ الديمغرافيّ مطروح أيضًا - وربما بالأساس - أمام مُريدي "حلّ الدولتين"؛ فالادّعاء بأنّ "حلّ الدولتين" يتجاوز المشكلة الديمغرافيّة هو وهم، تمامًا مثل الحلّ نفسه. الحيّز القائم بين البحر والنهر هو حيّز ديمغرافيّ وطوبوغرافيّ واحد، والعرب لن يتركوا مواقعهم، خصوصًا إذا ما شجّعنا طموحاتهم وتطلّعاتهم القوميّة. الجدار الحدوديّ لا يؤدي إلى اختفاء الناس، ولا إلى تلاشي عدائيتهم.

مع ذلك، أنا لا أعتبر نفسي من مُريدي مدرسة الترهيب الديمغرافيّ. فالنزعة الديمغرافيّة في العقديّن الأخيرين تصبّ في صالحنا: نسبة الولادة لدى الشّعب اليهوديّ في ارتفاع كبير، لدى جميع الشرائح السكانيّة، في مقابل انخفاض نسبة الولادة لدى العرب بشكل كبير، عبر جانبيّ الخطّ الأخضر. ومع الافتراض الواقعيّ بأنّ هذه النزعة ستتواصل فإننا لا نتوقع وجود أغلبيّة عربيّة في أرض إسرائيل في العقود المنظورة - بل على العكس. ومع ذلك علينا أن نساعد على حدوث ذلك. لم نتوسّع في هذه المسألة هنا، لكنّ مُخطّط الحسم يجب أن يكون مصحوبًا بعدد من البرامج والمخططات لتحسين ترجيح الكفة الديمغرافيّة. فتعزيز قوّة إسرائيل وحسم الصّراع سيُسهِلان على استيعاب الهجرة، وسيُعزّزان من النموّ الديمغرافيّ اليهوديّ إلى جانب تشجيع جزء من السكّان العرب على الهجرة إلى بلدان أخرى.